# الدولة التنموية

## مفهومها ، نماذجها ، خصائصها ، وظائفها

دراسة في جغرافية التنمية

ا.م.د. حيدر عبود كزار الشمري

قسم الجغرافيا – كلية الآداب – جامعة القادسية –العراق

(e-mail :haider.alkaraawi@qu.edu.iq)

**تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٤/١٠/٢٣**

**تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٤/١١/٢٦**

**الخلاصة :**

هي الدولة مفهوم مهم للغاية بالنسبة لتخصصات عديدة منها الجغرافيا والسياسة والعلاقات الدولية وعلم الاجتماع السياسي و الأنثروبولوجيا والدراسات التنموية ، و يعَد مفهوم (الدولة التنموية) أحد المفاهيم الحديثة التي ظهرت بعد سنة ١٩٨٢م*، اذ ادى هذا الاهتمام الاستثنائي الى ظهور ما يُعرف بنظرية **(الدولة التنموية)** سعياً لضبطه من خلال وضع مؤشرات محددة له و تعريفه لغوياً و إجرائياً .

يعالج هذا البحث الفلسفة الحقيقية من ظهور مفهوم الدولة التنموية ، وما هو معناها وما نماذجها وما خصائصها وما وظائفها؟

**الكلمات المفتاحية :** الدولة، التنمية، الدولة التنموية، جغرافية التنمية.

# The Developmental State

# Its concept .models ,characteristics, functions

# A study in development geography

**Assistant Prof. Dr. Haider Aboud Kazar Al-Shammari**

**Department of Geography- College of Art- University of Al Qadisiyah- Iraq**

(**e-mail :haider.alkaraawi@qu.edu.iq**)

Date received: 23/10/2024
Acceptance date: 26/11/2024

**Abstract**

**The state is a very important concept for many disciplines including geography, politics, international relations, political sociology, anthropology and development studies. The concept of the (developmental state) is one of the modern concepts that emerged after 1982 AD. This exceptional interest led to the emergence of what is known as the (developmental state) theory in an effort to control it by setting specific indicators for it and defining it linguistically and procedurally. This research deals with the true philosophy of the emergence of the concept of the developmental state, what it mean?what are its models?what are its characteristics? What are the most prominent functions it perform ?**

**Keywords: State, development, developmental state, development geography.**

**المقدمة :**

حدد علماء السياسة والاقتصاد البرازيليون في الخمسينيات من القرن الماضي ، "الدولة التنموية" كمجموعة من الأفكار السياسية والاستراتيجيات الاقتصادية التي دفعت التصنيع السريع في البرازيل ودعمت تحالف الطبقات الاجتماعية التي تم تحديدها مع التنمية الوطنية، في حين صرح **(هيليو جاغوار)**** في أوائل الستينيات أن "الأطروحة الأساسية للتنمية هي أن تعزيز التنمية الاقتصادية وترسيخ الهوية يمثلان جانبين مترابطين لعملية تحررية واحدة من خلال "التنمية الوطنية[1]".

تبنت دول أخرى في أمريكا اللاتينية منها المكسيك والأرجنتين ودول شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة استراتيجية تنموية ترتكز نظريًا على خليط من نظرية التنمية البنيوية والاقتصاد الكلي، و نمذجة نفسها على غرار اليابان جامعة بذلك بين تدخل الدولة والقطاع خاص ، اذ اتبعت تلك الحكومات سلسلة من السياسات بما في ذلك الحماية الجمركية والإعانات وأنواع من الضوابط التي تهدف إلى تطوير قطاعات إنتاجية مختارة من النشاط الاقتصادي.

١- **مشكلة البحث** : تبرز المشكلة الاساسية بالسؤال الاتي :

- ماذا يعني مفهوم الدولة التنموية وما نماذجها وما خصائصها وما ابرز الوظائف التي تؤديها ؟

٢- **فرضية البحث** : جاءت الفرضية بالإجابات الاتية :

- تطور معنى ومفهوم الدولة التنموية بشكل كبير خلال اكثر من ٢٠٠ سنة ليصل الى ما هو عليه الان .
- ونتيجة لهذا التطور في المفهوم ظهرت مجموعة من النماذج والخصائص اختلفت حسب النظم السياسية السائدة .
- حسب هذه النظم تعددت وتنوعت الوظائف التي تولت الدولة التنموية تأديتها .

٣- **اهمية البحث** : تبرز هذه الاهمية من خلال الاتي :

- كشف الغموض الذي يلف هذه المفهوم الذي بدء التداول به في الآونة الاخيرة .
- يناقش البحث وجهات نظر متعددة حول ما اذا كانت الدولة التنموية سوف تبقى ام تضمحل بمرور الوقت .
- يتطرق البحث الى مراحل ومحطات مهمة في تاريخ ومسيرة هذا المفهوم ، وكيف برزت نماذج ناجحة عالميا .

٤- **اهداف البحث** : هناك جملة اهداف يسعى اليها البحث :

- البحث في مختلف المصادر وخاصة الاجنبية لكونها توثق بشكل ادق هذا المفهوم .
- ابراز النماذج الناجحة ومعرفة اسباب نجاحها والنماذج الفاشلة واسباب فشلها .
- الافادة من ما نجح واستمر من هذه الدول عسى ولعل ان تكون دافع للأخذ بها فيما يخص العربي والعراقي على وجه الخصوص .

٥- **منهج البحث** : اعتمد البحث على المنهج التاريخي والتحليلي بشكل كبير ، كون هذه الظاهرة هي ظاهرة معقد ومتداخلة مع كثير من التخصصات والاهتمامات العلمية والسياسية والاقتصادية .

**٦- فلسفة الوجود و النشأة.**

حظيت فكرة الدولة منذ الاغريق الى زمن الحداثة وما بعد الحداثة بعناية تكاد تكون كبرى، فهي معطى سياسي غربي لشكل من اشكال السلطة السياسية ، غرضها وهدفها واحد هو الحكم بوجود المجتمع ، فالمجتمعات الانسانية شرقاً وغربا عُرفت صوراً مؤسسية متنوعة لهذه السلطة ، سواء كانت ممالك او امارات اقطاعية او خلافات او سلطنات او امبراطوريات ، إلا أنها لا تشبه الدولة الوضعية الحديثة، التي تستقل فيها السلطة والوظيفة السياسية وتتخصص وتكتسب طابعا مؤسسيا مستقلاً[2].

فرضت مسالة منطق الدولة بقوة في الفكر الفلسفي، خاصة خلال مرحلة الاضطرابات التي شهدتها اوربا وبالأحرى استمدت جذورها من الثورة الفرنسية ، اذ مهد ذلك ان يكون لها تاريخ نظري وفلسفي عريق ، فهناك العديد من النظريات الفلسفية التي يقدم كل منها تفسيره الخاص لأصل وشكل الدولة ؛ وكل منها أيضًا كان استجابة للمشكلات الاجتماعية والسياسية الخاصة بكل حقبة أو مدة تاريخية رئيسة .

فالنظرية الفلسفية للدولة هي ذلك النوع من النظرية التي تتعامل مع الموضوع بطريقة شمولية التي يتم فيها التأكيد على فكرة الدولة بشكل تجريدي، و يركز على كيفية ظهورها أو وجودها وكيف تحافظ على نفسها أو تموت إما من خلال عدوان أو هجوم خارجي أو من خلال الخلاف أو الصراع الداخلي ، كما ان المعالجة الفلسفية هي دراسة شيء ما ككل ولذاته ، بمعنى دراسة التأثير الكلي والمتواصل للموضوع ، إنها ترغب في التأكد من ماهية الشيء، وما هي خصائصه الكاملة ووجوده وتحقيقه في الفعل العام للعالم ، وهي لا تتظاهر بالتعامل مع أي من المتخصصين على أرضه لكن الطبيعة العامة للمهمة الموكلة بها تفرض عليها رؤية

موضوع ما كما هو ومعرفة ما هو عليه، لتقدير نوعه ودرجة صيانته الذاتية في العالم بدلاً من تتبع تاريخه أو تحليل سببيته[3].

تعترف النظرية العضوية للدولة على سبيل المثال بالعناصر البشرية كجزء أو عضو منها ، وهذا يعني أن هذا العنصر يؤدي وظيفة محددة وهي تشكل معًا الدولة ، ومن بين المنظرين العضويين أفلاطون وأرسطو (التقليد الكلاسيكي) وهوبز ولوك وروسو (التقليد الليبرالي) وهيجل (التقليد الجدلي) وماركس (التقليد الآلي)[4].

كما يشير هذا المصطلح إلى شيء يتجاوز مجرد الحكومة ولكنه لا يشمل البلد بأكمله ، يتبع البعض الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو في القول بأن الدولة قد تكون (ليست أكثر من واقع مركب وتجريد أسطوري) بقدر ما هو الممارسة الأكثر عمومية لـ (فن الحكم) ، والفكرة المقابلة للحكومة هي الدولة التي هي مجرد موقع واحد لممارسة الحكم ، إن تركيز الانتباه حصريًا على الدولة هو الفشل في التقاط النطاق الكامل وكثافة الممارسات الحاكمة التي تتخلل وتتوسط في الجسم السياسي بأكمله[5].

مع ذلك شعر معظم علماء السياسة وعلماء الاجتماع السياسي والاقتصاديين السياسيين أن هنالك هياكل ومؤسسات وممارسات سياسية من المنطقي محاولة شرحها تحت عنوان الدولة ، في حين أن محاولاتهم للقيام بذلك متنوعة للغاية، فقد كان هناك مجال واسع للاتفاق حول ما يشكل العناصر الأساسية للدولة الحديثة ، لذا يتم طرح نوعين من الأسئلة عند التفكير في تحليل الدولة ، السؤال الأول والأكثر معيارية أو تقييمية هو: ماذا ينبغي أن تكون الدولة وماذا ينبغي أن تفعل ؟ وهذا يدعو إلى النظر في الشروط المناسبة لإنشاء أي سلطة

سياسية والحفاظ عليها، وتحديد العلاقة المناسبة بين الدولة وأعضائها والحدود المقبولة لعمل الدولة ، و كان هذا هو الشاغل الرئيس للفلاسفة السياسيين ، اما السؤال الثاني والأكثر واقعية والقائم على الحقائق يسأل: ما هي الدول في الواقع ؟ هذا هو السؤال الذي تم تناوله في معظم الأحيان من قبل علماء السياسة وعلماء الاجتماع السياسي[6].

فيما يخص مفهوم الدولة التنموية فهي تشكل الخلفية المفاهيمية للسياسات الحكومية والترتيبات المؤسسية التي أدت إلى تحقيق إنجازات تنموية غير مسبوقة بين ما يسمى بالدول المتأخرة في التنمية في القارة الآسيوية ، اذ أصبحت اليابان وكوريا وتايوان دولاً متقدمة في غضون مدة زمنية قصيرة في النصف الثاني من القرن العشرين ، ومع ذلك كثيراً ما يتم تصوير هذا المفهوم على أنه مجرد ظاهرة مبررة تاريخياً لا يمكن ربطها بالظروف المعاصرة، ويرجع هذا في الغالب إلى الوتيرة المتسارعة لعملية العولمة، والتي يُعتقد في الواقع أنها تجعل أهمية سياسات الت تضعها الدولة ضئيلة في هذا المجال [7].

في حين يرى المفهوم الناشئ في أدبيات الدولة التنموية الى أنها تضم فروعًا تنفيذية وتشريعية وقضائية ووظائف ووزارات بيروقراطية ؛ فهي اشياء تتجاوز مجرد الحكومة ، اذ تشكل الأعمال المختلفة والمجتمع المدني و السياسي كجوانب من المجتمع في هذا الفهم للدولة ، وقد تم فحصه من زوايا مختلفة؛ اذ تم تناوله من خلال خلفيته التاريخية والأيديولوجية والشروط المسبقة الضرورية، وكذلك من خلال السمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والسياسات الحكومية والشروط الخارجية والترتيبات المؤسسية ، علاوة على ذلك تؤدي العلاقات بين

الدولة والمجتمع أيضًا دورًا مهمًا في هذه السردية الكبيرة ، اذ غالبا ما يُنظر إلى النجاح الذي تحققه بأنه يعتمد بشكل خاص على تلك العلاقات التي تسمى بالحكم الذاتي المتأصل[8].

وعموما فقد شكل التفكير التنموي الجديد خيارات السياسة في القرن الحادي والعشرين وما تزال التفسيرات الجديدة تؤكد على دور المؤسسات في عملية التحول من خلال ثلاثة محاور مركزية هي :

١- دور المؤسسات الكبيرة في تراكم رأس المال ونموه .

٢- أهمية السياسة الصناعية .

٣- طبيعة العلاقات بين الأعمال والحكومة.

هذه النزعة التنموية الجديدة هي محاولة لتحديث اقتصاديات الدول بالاستناد على الاقتصاد الكلي ، فوجودها عبر تاريخ التطور الرأسمالي ليس نتاج الصدفة ، وهذا منطق الدولة الحديثة في اختيار التنمية الاقتصادية والمنافسة التي تراها مناسبة لها وكما يتجلى في القوانين والسياسات التي تتبعها ، فهناك معارضة شديدة لما يطلق عليه **(الإمبراطورية الكلاسيكية أو ما قبل الصناعية)** ، ففي اوربا فإن منطق الدول القومية هو منطق النمو الاقتصادي الذي ينبغي على الدولة كمنظمة أن تعززه في تنظيم الاقتصادات الرأسمالية لها[9]. هناك الكثير من الانتقادات التي وجهت الى الدول التي تبنت هذ النوع من الاستراتيجيات التنموية ، وهو نابع من مجموعة من الاسباب الموضوعية التي راءها المختصون قد تجاوزت مرحلة الامان الى مرحلة الخطر الاقتصادي ، فالتركيز على فهم العمليات التي أنتجت هذا النوع و كيف حققت الدول نجاحاتها في التنمية الاقتصادية و إمكانياتها التي سخرتها في سبيل تحقيق ذلك ، كلها علامات استفهام يتم طرحها لتفسير

واستكشاف هذه الظاهرة المتنامية دوليا ، قبل الانتقال إلى النظر في المناقشات حول كيفية بناء حالات تنموية جديدة.

لكن الإنجازات التنموية التي حققتها اليابان وكوريا وتايوان وغيرها من الدول ، التي يُنظَر إليها على نطاق واسع باعتبارها دولاً تنموية، وعن مدى إمكانية تطبيق النموذج في الوقت الحاضر، وخاصة تلك التي حققتها الصين مؤخراً، ربما تشكل هذه المجموعة دولاً ما بعد الاشتراكية او ما بعد الشيوعية في ضوء الضرورات والمحظورات التي تواجهها في إحداث تغييرات نظامية تؤدي الى تسريع وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، لأن الزيادة في ديناميكيات التنمية كانت أحد الأسباب الرئيسة وراء بدء ذلك التحول، وعلاوة على ذلك، فإن هذه المجموعة من الدول تشكل مجموعة انتقاء طبيعي للدول التنموية المحتملة بسبب الإرث النظامي والمؤسسي المتنوع فيها.

فإلى جانب كونها تنموية أو ليبرالية، قد تكون الدولة التنموية **(دولة مفترسة)***[3] عندما تفتقر إلى القدرة على منع شاغلي الوظائف الفردية من السعي لتحقيق أهدافهم الخاصة وتكون الروابط الشخصية هي المصدر الوحيد للتماسك والتعظيم الفردي الذي له الأسبقية على السعي لتحقيق الأهداف الجماعية ، وهي توجد في بلدان ما قبل الصناعة التي لم تشهد بعد ثورتها الصناعية والرأسمالية، اذ يُظهر التاريخ أن الدولة لها دورً رئيس في جميع حلقات التصنيع اي أن جميع حلقات الانطلاق الصناعي أو الثورة الصناعية قد حدثت في إطار دولة تنموية، بدءاً من الثورة الصناعية التي حدثت في سياق المذهب التجاري و السوق لتنسيق النشاط الاقتصادي التنافسي، في حين أن التحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي ينطوي بالضرورة على مشروع تنمية وطني.

قد تعزز النخبة السياسية التنمية وتستجيب للتهديدات التي تتعرض لها سلطتها بوسائل مختلفة، وتدرس كيفية اعادة توزيع الدخل كسياسة يمكن أن توفق بين تعزيز التنمية والحفاظ على السلطة ، ومع ذلك يؤدي السلوك المفترس عادةً الى حالة توازن ، كما يسمح النموذج للسياسة التنموية بتحقيق الاستقرار المحتمل لقوة النظام من خلال تعزيز الرخاء.

يظهر السلوك المفترس في المجتمعات المختلفة من خلال :

(١) تكون فوائد السلطة السياسية كبيرة .

(٢) تتمتع الدولة بموارد طبيعية متنوعة وبكميات كبيرة .

(٣) تتعامل بشكل سيء مع العوامل المكملة للاستثمار مثل عدم تطوير رأس المال البشري.

(٤) غير المستقرة جوهريًا، لأسباب عدة منها انها تمتلك مؤسسات غير شرعية لغسيل الاموال او التجارة غير القانونية ، أو لأن المجتمع معبأ سياسيًا بشكل كبير[10].

**٧- نماذج الدولة التنموية :**

غالبًا ما يتم وضع الدولة التنموية من الناحية المفاهيمية بين نموذجين اما الاقتصاد المفتوح الليبرالي او النموذج المخطط مركزيًا، فبالأساس نظرية الدولة التنموية هي ليست رأسمالية أو اشتراكية ، فهي مزيج من المزايا الإيجابية للأعمال الخاصة والدور الإيجابي للحكومة ، و تتطلب دولة يمكنها تهيئة وتنظيم الظروف المناسبة للتنمية بكافة مفاصلها و لديها الأدوات اللازمة للتعامل مع الازمات المختلفة بآليات معينة .

تتخذ الدولة الحديثة في الوقت الحاضر شكلين أساسيين اما التنموي او الليبرالي، وهما أيضًا شكلان من أشكال التنظيم الاقتصادي والسياسي للرأسمالية، فبالنظر إلى أن الدولة هي المؤسسة الأساسية للمجتمعات الحديثة تقتصر الليبرالية منها على ضمان حقوق الملكية والعقود والسيطرة على العملة الوطنية والحفاظ على المالية العامة السليمة وترك جميع الأنشطة الأخرى لتنسيق السوق وظروفه .

**اولاً: نموذج الدولة التنموية الكلاسيكية :**

يُعتقد أن هذا النموذج كان وجوده التاريخي في بروسيا بسمارك وفي اليابان خلال عصر ميجي، اذ اتبعت حكومات تلك الدول مسارًا تنمويًا صممته بالشكل الذي يفضل تدخل الدولة على السوق المفتوحة الليبرالية، سواء كان ذلك في شكل مطور سريع في شرق آسيا أو ما أصبح فيما بعد النموذج الأوروبي لدولة الرفاهية الرأسمالية ، ومع كل ذلك فإن عملية البحث في شرق آسيا هو الذي دفع في النهاية إلى صياغة النظرية وسمح بتطبيقها في الدول الاخرى[11] .

فمثلا ركزت كوريا الجنوبية على مجالات السياسة الرئيسة للصناعات المختارة وهي:

١. السياسات المالية في شكل إعفاءات مختلفة ومنها الضريبية .
٢. السياسات النقدية في شكل قروض مصرفية تفضيلية تسيطر عليها الدولة .
٣. تطوير البنى التحتية.
٤. الابتكار في شكل الاستثمار الحكومي والتعاون مع القطاع الخاص في البحث والتطوير.
٥. سياسات استبدال الواردات من السلع المصنعة الخفيفة وغير المعمرة [12].

ذهبت كوريا في الواقع إلى أبعد من اليابان، على الرغم من أنها انتقلت إلى النقيض من ذلك فيما بعد ، واحتضنت الليبرالية الجديدة و اتبعت بعضًا من أكثر السياسات الصناعية انتقائية التي تتحدى السوق باستخدام وكالة تجريبية قوية للغاية مجلس التخطيط الاقتصادي وملكية الدولة الكاملة للقطاع المصرفي.

لم تقتصر هذه الحالة على شرق آسيا ، خلال نفس المدة ، في ظل ظروف سياسية مماثلة للهيمنة اليمينية القومية و التدخلية ، اذ استخدمت فرنسا استراتيجية مماثلة جدًا تتضمن التخطيط (الإرشادي) من قبل المفوضية العامة للخطة (لجنة التخطيط) والسياسة الصناعية القطاعية المقيدة إلى حد ما بمتطلبات التكامل الأوروبي بقيادة نخبة البيروقراطيين و الاستخدام الشديد للشركات المملوكة للدولة [13].

**ثانياً : نموذج الدولة التنموية ما بعد الاشتراكية** : يقع هذا النوع ضمن إطار التحول ما بعد الاشتراكي المعاصر، وهو عبارة عن عملية دمج لتيارين فكريين هما مفهوم الدولة التنموية والتحول ما بعد الاشتراكية ، وتتشابه سماته الأساسية مع تلك الموجودة في النموذج المعدل من خلال عملية التحول ما بعد الاشتراكية والظروف الدولية المختلفة، مقارنة بحالات التحول ما بعد الاشتراكية التاريخية ، وهو يناقش عنصرين مهمين:

١- قابلية تطبيقه بشكل واسع وامتداده إلى مجموعة كبيرة من البلدان التي شهدت التحول الاقتصادي النظامي.

٢- مواجهة الظروف الدولية المختلفة التي يشهدها النمو المرتفع للدول التنموية التاريخية.

يتفرع هذا النموذج بدوره الى اصناف اخرى تعتمد على أن كل دولة لديها اختلافها الخاص في السمات المؤسسية والحلول السياسية ، ويمثل مسار التنمية في الصين أحداها . يتجسد دور الدولة في مهمة التحول إلى دعم وتمكين مسار التنمية الفعال ، الذي يشمل الإشراف على تأسيس السوق وإعادة هيكلة الاقتصاد الجزئي

والتحرر الاقتصادي الانتقائي والحذر، خوفاً من الانكماشً الاقتصاديً الذي يؤدي إلى إضعاف ديناميكيات التنمية بشكل كبير.

إن إعادة التنظيم الاقتصادي تخلق ما يلي :

١- يستحوذ التحول النظامي على اهتمام الدولة ، الذي بدوره يؤدي الى إهمال السياسات التنموية، كما ظهرت عليه الحال في أغلب الدول ما بعد الاشتراكية .

٢- يتعرض الاقتصاد في حالة من الضعف المؤقت بسبب حل المؤسسات القديمة وإنشاء مؤسسات جديدة.

قد تشكل دول ما بعد الاشتراكية في ضوء الإنجازات التنموية الأخيرة للصين وضرورات الدول الاخرى ، التي هدفت جهودها الأخيرة في التغييرات النظامية إلى تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، الى ان الزيادة في الديناميكيات التنموية هي أحد الأسباب الرئيسية وراء بدء تحولها السريع .

تتصف الترتيبات النظامية والبيئة المؤسسية في الصين بدور تنموي نشط جدا ، يمكن النظر إليه على انه استمرار لتقاليد التنمية الموجهة من قبل الدولة مع جذورها في النظام الأمريكي في أوائل القرن التاسع عشر، وتجارب الدول التنموية في شرق آسيا ، فهو يحتوي على بعض أوجه التشابه معها ، وبالرغم من وجود اراء اخرى غير مقتنعة بأن الصين هي في الواقع دولة تنموية بسبب ما يسمى تطورًا مختلًا الذي تتصف به مسيرة الإصلاح الصينية ، اذ "كانت المطالب السياسية عاملاً رئيسياً في عملية صنع القرار الاقتصادي الصيني ، وللامركزية في السلطات المالية التي توفر للمقاطعات القدرة على تصميم صلاحياتها الخاصة بها [14].

حاولت الصين وعلى مدى اربعين سنة الماضية ان تطلق نموذج تنموي ذات ملامح خاصة بها ، مع ابقاء ما يمكن اعتباره أكثر الترتيبات المؤسسية و السياساتية فعالية من الناحية التنموية في النصف الثاني من القرن

العشرين ، فهي تقف في تناقض حاد مع العقيدة الاقتصادية الليبرالية الجديدة ليس فقط من الناحية النظامية ولكن الأهم من ذلك في النتائج التنموية.

**ثالثا: الدولة الليبرالية التنموية .**

لا ينبغي الخلط بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية، التي ساهمت في القرن الثامن عشر في تأكيد الحقوق المدنية فقد انتقد هذا الاتجاه النماذج السابقة ، اذ ترى الليبرالية الاقتصادية أن التنمية هي نتيجة المؤسسات الخارجية التي تحددها النخب الاقتصادية والوكالات الدولية المصممة للدفاع عن الليبرالية الاقتصادية ومصالح الممولين ، وعلى مدى ثلاثون عامًا من الرأسمالية النيوليبرالية أصبحت النزعة التنموية مصطلحًا مهينًا مرادفًا لعدم المسؤولية المالية و خلق مجالا للهيمنة النيوليبرالية في المنطقة. ومع ذلك، في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عندما فشلت الدولة الليبرالية وسياساتها وإصلاحاتها النيوليبرالية في الوفاء بوعودها وأدت إلى تباطؤ النمو وارتفاع عدم الاستقرار المالي وزيادة ملحوظة في عدم المساواة، عادت النزعة التنموية إلى الظهور وأصبحت موضوع اهتمام متزايد في البلدان النامية.

يتبنى هذا النموذج موقفًا جديدًا و جريئًا يتحدى وجهات النظر الراسخة على جانبي النقاش محاطاً بمزايا التخطيط الإنمائي للدولة ويعرض فرضيتين في الأدبيات حول الدول التنموية الليبرالية:

(١) تتصف بـ (اللامركزية المنسقة) .

(٢) تعتمد المتانة البرنامجية والنجاح على العزل السياسي[15].

وهو انعكاس لعبارات عقلية تعطي الأولوية لـ "الخروج" على "الولاء"، بمعنى "إبقاء الخيارات مفتوحة"، و "تقليل الالتزام"، بحيث يمكن نقل الموارد بسرعة إلى بدائل أكثر ربحية ، وهي الأفكار الليبرالية و النيوليبرالية التي اصبحت مسيطرة وقوية للغاية في تشكيل محتوى "الإصلاح" المؤسسي والسياسي ، وقد ساعدت المنظمات الدولية المعنية مباشرة بالتنمية الاقتصادية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومعظم أجزاء أسرة الأمم المتحدة من الوكالات ذات الصلة بالتنمية والعديد من بنوك التنمية الإقليمية على تعزيز قوة هذه وتبنيها والترويج لها في مختلف المحافل الدولية الأفكار النيوليبرالية منذ الثمانينيات ، و قد أصبحت هي العقيدة القائلة بأن التبادل في السوق يشكل أخلاقيات في حد ذاته وقادرة على العمل كدليل لكل تصرف بشري، مهيمنة في كل من الفكر والممارسة في مختلف أنحاء العالم ، من خلال التعامل النقدي بانية بذلك إطاراً ليس فقط لتحليل المخاطر السياسية والاقتصادية التي تحيط بالعالم ، بل وأيضاً لتقييم احتمالات البدائل الأكثر عدالة اجتماعياً التي تنادي بها العديد من الحركات المعارضة لها لحالة ما بعد الحداثة[16] .

مهدت الازمات الاقتصادية المتلاحقة الطريق أمام هذا النموذج ، وهي أيديولوجية محافظة تستند إلى الاقتصاد الكلاسيكي الجديد والنظرية النمساوية التي سعت إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية جذرية يدعمها المحافظون، على الرغم من أن طبيعتها الراديكالية جعلتها غير متوافقة مع المحافظة ، الا انها محاولة جذرية للعودة إلى الدولة الليبرالية فشلت المحاولة لأسباب منها :

– لم يكن من المنطقي العودة إلى نموذج أدنى للدولة.

– خضعت الرأسمالية لتغيرات غير عادية وأصبحت أكثر تعقيدًا بحيث تطلبت تنسيقًا أكثر من قبل الدولة .

تبنت الدولة الليبرالية سياسات نيوليبرالية و كان أحد أسباب ظهورها هو المنافسة من البلدان النامية في تصدير السلع المصنعة ، إلى جانب مشكلة الهجرة إلى البلدان الغنية، و كانت إمكانية الوصول إلى العمالة الرخيصة أحد الأسباب الجذرية لأزمة الدولة الديمقراطية الاجتماعية وظهور اليمين المتطرف القومي في أوروبا.

**٨- خصائص الدولة التنموية :**

يعتمد هذا المفهوم على المقاربات المؤسسية ذات القدرة القوية في العمل باستقلالية عن مختلف طبقات المجتمع بما يخدم تحقيق التنمية الاقتصادية بنجاح ، في البداية لم تكن للدول علاقة مباشرة بالقطاع الصناعي او بالأشكال الجديدة للنشاط ؛ ولكن في نهاية القرن التاسع عشر، اتخذت الدولة إجراءات تنظيمية لصالح الحفاظ على المنافسة وحماية المستهلك ، وفي وقت متأخر قادت الدولة نفسها حملة التصنيع، وانتقلت بذلك الى اداء الوظائف التنموية.

أنتج هذان الاتجاهان المختلفان نحو الأنشطة الاقتصادية الخاصة، وهما التوجه التنظيمي والتوجه التنموي، نوعين مختلفين من العلاقات بين الحكومة وقطاع الأعمال، وتعد الولايات المتحدة مثال جيد على الحالة التي يسود فيها التوجه التنظيمي، في حين أن اليابان مثال جيد على الحالة التي يسود فيها التوجه التنموي ، فالمؤسسات اللاحقة التي استخدمت مفهوم الحالة التنموية، تأتي من تخصصين مختلفين هما الاقتصاد والسياسة المقارنة[17] .

تختلف المقومات التنموية لكل دولة حسب مجموعة من العوامل ، لكن للعامل السياسي والاقتصادي دور كبير في ذلك ، ويمكن وصفها بالصفات الاتية :

١- انها دولة لها تنمية اقتصادية كهدف ذي أولوية ، تتدخل في الاقتصاد ليس فقط عن طريق التنظيم ولكن بشكل مباشر .

٢- لديها بيروقراطية عامة صغيرة وذات مهارات عالية يتم تعيين السلطات الفعلية لها تاركة السلطة التشريعية والقضائية في الخلفية .

٣- تتحكم في حساباتها التجارية والمالية الأجنبية ومن ثم سعر الصرف .

٤- تحمي التصنيع المحلي من المنتجات الخارجية و تسهل واردات الآلات و التكنولوجيا الأجنبية.

٥- تنشئ مؤسسات مالية مملوكة للدولة و تعتمد حوافز ائتمانية وضريبية، ولديها ميزانية استثمار عامة موحدة و تقدم دعمًا حكوميًا قويًا للبحث العلمي[18].

كما يتعين على الدولة التنموية استخدام أجهزتها من أجل:

١) توسيع الإنتاج في القطاعات والمنتجات ذات العوائد المتزايدة والاقتصادات الخارجية .

٢) الحفاظ على قدر كبير من القطاع الإنتاجي في الأيدي الوطنية .

٣) البحث طوال الوقت عن فرص لاستبدال الواردات المتطورة بالإنتاج المحلي (في القطاعات ذات الأولوية).

ولتحقيق هذه الأهداف، تحتاج إلى:

- نشر مجموعة واسعة من الأدوات، بما في ذلك الائتمان الموجه وحوافز الاستثمار الضريبي مثل الخصومات الضريبية على إنتاج المنتجات الموجودة حاليًا على حدود التكنولوجيا في البلاد.
- الحماية التجارية المقترنة بنظام خصم التعريفة الجمركية حتى يتمكن المنتجون من الحصول على استيراد معفى للمدخلات التي تدخل في صادراتهم .

– تكون قائمة على الجدارة مع توظيف انتقائي ومفيد للغاية من أجل الكفاءة، مع الالتزام وتشجيع تماسك الشركات[19].

كما تشرف الدولة التنموية على الوظائف الاتية:

١– تنسيق التمويل والاستثمارات من أجل التغييرات الهيكلية .

٢–صياغة رؤية مستقبلية للاقتصاد .

٣–بناء وإصلاح المؤسسات والأدوات التنظيمية .

٤–التركيز في الوساطة على النزاعات .

٥–توسيع القدرات الإنتاجية الأكثر تطوراً في المجتمع من خلال إنشاء وتحسين تقنيات ومنظمات جديدة[20].

من وجهة نظر اخرى تتصف الدولة التنموية بأربع سمات هي :

١– الخدمات المصرفية الإنمائية .

٢– إدارة المحتوى المحلي .

٣– العزلة الانتقائية اي فتح بعض الأسواق للمعاملات الأجنبية وإبقاء الأخرى مغلقة .

٤– قيادة الشركات الوطنية .

وعلى وجه التحديد فإن نموذج الحالة التنموية له ثلاث خصائص أساسية:

١– تم تنظيمها مع الأخذ في الاعتبار الانقسام بين الدولة والسوق، ولكن التكامل مع المجتمع المدني أمر

ضروري .

٢- تم تصميم الدولة من حيث الوزارات والمؤسسات والشبكات والموظفين لوضع السياسات، على حساب الاعتبارات الأوسع لسياسة النزاعات الطبقية (البينية والداخلية) ومصادر وممارسة السلطة والتسلسلات الهرمية المرتبطة بها.

٣- يتبع نموذج الدولة التنموية منطق القومية، وعلى وجه الخصوص، في فكرة أن كل دولة قومية يمكن أن تتطور، رهنا باعتماد السياسات المناسبة لها .

**٩- الخاتمة :**

**١- الاستنتاجات :**

- الدولة التنموية هي شكل من أشكال الدولة الرأسمالية التي تظهر كمنتج فرعي للتطور غير المتكافئ للرأسمالية والنظام العالمي الهرمي في سياق التطور الرأسمالي المتأخر.
- أن نموذج الدولة التنموية لا يقدم وصفة مفصلة للأدوات السياسية التي ينبغي استخدامها، إلا أنها تمتلك القدرة على تقديم مساهمة كبيرة في التحول التدريجي للرأسمالية العالمية والوطنية خاصة في مجالات السياسة الصناعية والسياسة الاجتماعية .
- إن بناء الدولة التنموية خاص بالهيكل المحلي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بالإضافة إلى الكثافة التاريخية والاجتماعية للحظة ، ومن ثم فان تحليل التجارب العملية بحاجة إلى مؤسسات وسياسات جديدة لفهم الاستجابات الناشئة للعولمة ولما بعد الحداثة الاقتصادية و السياسية .
- لتحديد سياق كيفية صياغة الاستراتيجيات التنموية ينبغي فحص القاعدة السياسية للتنمية بكافة مستوياتها .
- تشكلت الاستراتيجيات التنموية من خلال أيديولوجية سياسية تميزت برفع مستويات الدخل والحفاظ على النمو الصناعي .
- يؤكد هذا النموذج أن الدولة هي مفتاح عملية التنمية، مع القدرة والنية لحل إخفاقات السوق وندرة رأس المال وانعدام التنسيق بين الحكومات والنخب الصناعية.
- التخطيط الاقتصادي في الدولة التنموية هو سمة أساسية وجوهرية مع اطاعة المنطق والهدف العقلاني لتدخل

الدولة من أجل التنمية الاقتصادية .

**٢- التوصيات :**

- مناقشة المفهوم الحديث للدولة التنموية مناقشة مستفيضة وشفافة وتفكيكه بالشكل الذي يخدم الدولة و المجتمع.
- الافادة من كل التجارب العالمية الناجحة منها ومعرفة اسبابه وظروفه ، والفاشلة منها لمعرفة اسباب فشلها.
- صياغة نموذج تنموي يتلائم مع اقتصاديات التنمية في الدول العربية ومنها العراق.
- التحول التدريجي والعقلاني نحو هذا النموذج لتلافي الفشل والتحديات والمعوقات.

**الهوامش:**

*** ظهر المفهوم لأول مرة عام 1982م على يد عالم السياسة الأمريكي (تشالمرز جونسون) فى كتاب له حول ما اسماه (المعجزة اليابانية).**

**https://cjr.iar.ubc.ca/research/cjr-papers/**

****كان هيليو جاغواريب دي ماتوس (١٩٢٣-٢٠١٨) عالمًا سياسيًا برازيليًا. وُلِد في ريو دي جانيرو، وهو ابن الجغرافي البارز فرانسيسكو جاغواريب دي ماتوس، تخصص في التنمية الاجتماعية والسياسية للبرازيل وأمريكا اللاتينية.**

**المصادر:**


**١ -Akamatsu, K., "A historical pattern of economic growth in developing countries", The Developing Economies , vol. 1, No. 1, Hoboken, Wiley,USA. 1962.p208.**

**٢- محمود حيدر ، الدولة – فلسفتها وتاريخها – منذ الاغريق الى ما بعد الحداثة ، ط١ ، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية ، العتبة العباسية المقدسة ، العراق، ٢٠١٦، ص٩.**

**٣ -Bernard Bosanquet, The Philosophical Theory of The State, Batoche Books Limited, Canada, 2001.p.18-20.**

**٤ -W. H. Manwaring, Organic Theory of the State , The Scientific Monthly, vol. 47, no. 1, 1938, pp. 51–58. http://www.jstor.org/stable/16809.**

**٥ -James D. Faubion, Michel Foucault - Power Essential Works of Foucault, 1954–1984, New Press,USA, 2001.p55.**

**٦ -Christopher Pierson , The Modern State , 2nd ed, Taylor & Francis e-Library , USA and Canada , 2004 ,pp4-27.**

**٧ -Haggard, S.. Institutions and Growth in East Asia, Studies in Comparative International Development journal , vol. 138, no. 4 , Springer Nature, Berlin, Germany, 2004 .pp 53-81 . https://doi.org/10.1007/BF02686328.**

**8 -Trouillot, M.-R, The Anthropology of the State in the Age of Globalization, Current Anthropology journal , Vol. 42, No. 1, The University of Chicago Press,USA,2001, pp. 125-138.**

https://www.jstor.org/stable/10.1086/318437

**9 -Ezgi Tanrıverdi, The phenomenon of nationalism in nation-state, International Journal of Human Sciences , Vol 19 , No. 4 , 2022.p. 606.**

*3 الدولة المفترسة : هو مصطلح لوصف النخبة السياسية التي لا تختار سياسات لتعزيز التنمية، و هو المعيار في أدبيات العلوم الاجتماعية الأوسع حول الدولة .

**10- https://documents.worldbank.org .**

**11- Andrzej Bolesta , China As A Developmental State, Montenegrin Journal of Economics, Economic Laboratory for Transition Research (ELIT), vol. 3, no (5), USA ,2007. p 105.**

**12- https://ssrn.com/abstract=1564925 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1564925.**

**13- Ha-Joon Chang , How to 'do' a developmental state: political, organisational and human resource requirements for the developmental state ,** From the book - Constructing a Democratic Developmental State in South Africa**Lynne Rienner Publishers, Boulder, USA , 2011 ,pp82-96.**

**14- SHAUN BRESLIN , The 'China model' and the global crisis: from Friedrich List to a Chinese mode of governance , International Affairs journal , Vol. 87, No. 6, Oxford University Press, UK, 2011. pp. 1323-1343.**

**15- Keller, M. R., Block, F., & Negoita, M. (2022). What makes a developmental network state durable? Sociology Compass journal , Volume 18, Issue 10 ,welly press, USA ,2024.pp.1-13.https://doi.org/10.1111/soc4.12948**

**16- David Harvey , A Brief History of Neoliberalism , Oxford University Press , UK , 2007 . pp50-87.**

**17- Fine, Ben, "Locating the Developmental State and Industrial and Social Policy after the Crisis", The Least Developed Countries Report 2011: The Potential Role of South-South Cooperation for Inclusive and Sustainable Development, Background Paper No: 3, UNCTAD.2011.**

**18-Bresser-Pereira, Luiz C. The two forms of capitalism: developmentalism and economic liberalism , Brazilian Journal of Political Economy, São Paulo, vol.37, n4, 2017. pp.680-703.**

**19- Peter B. Evans , Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation , Princeton University Press , New Jersey ,USA .1995 , pp3-20.**

**20- Isaias Albertin De Moraes, The concept of Developmental State revisited, Brazilian Journal of Political Economy, vol 43, N 4, Brazil, ٢٠٢٣. pp 813-836**